وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 28 فبراير 2023

أخبار الطاقة

النفط يتراجع مع تجاهل السوق تخفيضات الإمدادات الروسية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط بشكل طفيف في تعاملات متقلبة أمس الاثنين، حيث أدى ارتفاع الدولار والمخاوف من الركود إلى تعويض المكاسب الناتجة عن خطط روسيا لتعميق تخفيضات المعروض النفطي. تم تداول العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند 75.98 دولارا للبرميل، 34 سنتًا، أو 0.5 ٪ منخفضة، في حين تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 48 سنتًا، أو 0.6 ٪، عند 82.68 دولارًا للبرميل. وأغلق كلا الخامين القياسيين بارتفاع أكثر من 90 سنتًا يوم الجمعة. حلق الدولار بالقرب من ذروة سبعة أسابيع يوم الاثنين بعد سلسلة من البيانات الاقتصادية الأميركية القوية التي عززت وجهة النظر القائلة بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيضطر إلى رفع أسعار الفائدة أكثر ولفترة أطول، ويجعل الدولار الثابت السلع المسعرة بالعملة الأميركية أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى.

وقالت فاندانا هاري، مؤسسة فاندا إنسايتس لتحليل سوق النفط: «يستمر النفط الخام في اتخاذ الاتجاه من المعنويات السائدة في الأسواق المالية الأوسع»، وقالت عادت المخاوف من بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى الواجهة يوم الجمعة بعد أن قفز مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 0.6 ٪ الشهر الماضي بعد ارتفاعه بنسبة 0.2 ٪ في ديسمبر.

وقالت هاري: «إذا استمر العزوف عن المخاطرة في النمو، فمن المرجح أن يتعرض الخام لضغوط متجددة»، وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات النفط الخام الأميركية ارتفعت إلى أعلى مستوى منذ مايو 2021 الأسبوع الماضي، مما زاد من الضغط الهبوطي.

وقال المحللون في شركة إنرجي أسبكتس الاستشارية في مذكرة: «تستمر بيانات إدارة معلومات الطاقة في إثارة المزيد من الأسئلة بدلاً من توفير الوضوح بشأن الأسواق»، في إشارة إلى تعديل العرض الحاد في البيانات التي ساهمت في البناء.

على صعيد العرض، تخطط روسيا لخفض صادراتها النفطية من موانئها الغربية بنسبة تصل إلى 25 ٪ في مارس مقابل فبراير، متجاوزة تخفيضات الإنتاج المعلنة سابقًا بنسبة 5 ٪ من إنتاجها خلال الشهر.

تراجعت أسعار النفط بنحو السدس في عام منذ 24 فبراير 2022، عندما زحفت القوات الروسية لأول مرة في أوكرانيا. وقال الرئيس التنفيذي لشركة التكرير البولندية بي كيه إن أورلين، يوم السبت، إن روسيا أوقفت إمدادات النفط إلى بولندا عبر خط أنابيب دروزبا، بعد يوم من تسليم بولندا أول دبابات ليوبارد إلى أوكرانيا.

بعد أسبوعين من الغزو، قفزت الأسعار إلى مستوى قياسي بلغ ما يقرب من 128 دولارًا للبرميل بسبب مخاوف بشأن الإمدادات، لكنها تراجعت منذ ذلك الحين بسبب مخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي.

بشكل منفصل، يستعد المستثمرون لاستطلاعات الرأي التصنيعية في الصين هذا الأسبوع للحصول على اتجاه واضح بشأن الطلب على النفط، تعقد الصين اجتماعها البرلماني السنوي اعتبارًا من نهاية هذا الأسبوع وستشهد أهدافًا وسياسات اقتصادية جديدة.

وقال نينغ تشانغ، كبير الاقتصاديين الصينيين في بنك يو بي إس للاستثمار، في مذكرة: «نتوقع من الحكومة التأكيد على أولوية دعم النمو والدعوة إلى مزيد من الدعم السياسي».

فيما قالت وكالة الطاقة الدولية إن الطلب على النفط سيرتفع بمقدار مليوني برميل يوميًا في عام 2023، بزيادة 100 ألف برميل يوميًا عن توقعات الشهر الماضي إلى مستوى قياسي بلغ 101.9 مليون برميل يوميًا، مع قيام الصين بتكوين 900 ألف برميل يوميًا من الزيادة، وقالت الوكالة التي تتخذ من باريس مقراً لها، إن الصين ستشكل ما يقرب من نصف نمو الطلب على النفط في عام 2023 بعد تخفيف قيود كوفيد19. كما قالت إدارة معلومات الطاقة إن مخزونات النفط الخام الأميركية قفزت الأسبوع الماضي بمقدار 16.3 مليون برميل إلى 471.4 مليون برميل، وهو أعلى مستوى منذ يونيو 2021، وتعزى الزيادة الأكبر من المتوقع إلى حد كبير إلى تعديل البيانات والتي قال محللون إنها خففت من تأثير ذلك على أسعار النفط.

وقال خبير السوق المستقل سوغاندها ساشديفا: «من المتوقع أن تتأرجح أسعار النفط في نطاق ضيق، محصورة بين ديناميكيات العرض والطلب المتباينة»، وأضافت ساشديفا: «في حين أن الارتفاع المطرد في إنتاج الولايات المتحدة وتضخم المخزونات جنبًا إلى جنب مع الانتعاش الواسع للدولار الأميركي يعملان كرياح معاكسة لأسعار النفط، لا تزال قصة انتعاش الطلب القوي من الصين واحتمالات خفض الإنتاج المرتبط بروسيا ترفع أسعار النفط. وقالت وكالة الطاقة الدولية إنه سيتم إغلاق نحو مليون برميل يوميًا من إنتاج النفط بنهاية الربع الأول، في أعقاب الحظر الأوروبي على الواردات المنقولة بحراً وعقوبات الحد الأقصى للأسعار الدولية. وأشار محللون في بنك الكومنولث، في مذكرة، إلى أن أوبك + لن تتطلع إلى زيادة الإنتاج لتعويض انخفاض الإنتاج الروسي، وأضافت المذكرة أن هذا يعني أن المسؤولية ستقع على عاتق الولايات المتحدة والمنتجين الآخرين من خارج أوبك لتعزيز الإنتاج ليس فقط لتعويض انخفاض الإنتاج الروسي، ولكن أيضًا لمواجهة أي زيادة إضافية في الطلب العالمي على النفط.

وعلى غرار ما حدث بالفعل مع النفط الخام الروسي، هناك دلائل على أن الوقود المكرر في البلاد يجد مشترين جددًا خارج أوروبا، مع آسيا والشرق الأوسط في مقدمة العملاء الجدد. وفرض الاتحاد الأوروبي حظرا على واردات منتجات النفط الروسية اعتبارًا من الخامس من فبراير لتتماشى مع عقوباته السابقة على النفط الخام في إطار جهود معاقبة موسكو على غزوها لأوكرانيا في 24 فبراير من العام الماضي.

تمكنت روسيا إلى حد كبير من الالتفاف حول الحظر الأوروبي على شراء نفطها الخام، وتحويل التدفقات بشكل أساسي إلى الهند والصين، وإن كان ذلك بأسعار أقل بكثير من معايير الخام العالمية السائدة مثل برنت وغرب تكساس الوسيط وعمان / دبي.

وارتفعت أسواق الأسهم الأوروبية يوم الاثنين، وبدأت الأسبوع الجديد بإيجابية حيث ينتظر المستثمرون بيانات التضخم الإقليمية لتقديم أدلة على مسار أسعار الفائدة على المدى القريب. وأغلقت الأسهم الأوروبية على انخفاض حاد الأسبوع الماضي بعد القيادة السلبية في وول ستريت بعد أن أظهرت البيانات أن مقياس التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي نما أكثر من المتوقع في يناير، مما يوفر للبنك المركزي الأميركي مزيدًا من المجال لمواصلة رفع أسعار الفائدة.

سيكون التضخم أيضًا القضية الرئيسة في أوروبا هذا الأسبوع، حيث من المقرر صدور البيانات الأولية لشهر فبراير من ألمانيا وفرنسا وإسبانيا يومي الثلاثاء والأربعاء، يليها رقم فلاش لمنطقة اليورو بأكملها يوم الخميس، ومن المتوقع على نطاق واسع رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في الاجتماع القادم للبنك المركزي الأوروبي في منتصف مارس، ولكن ما يلي غير مؤكد، وبالتالي ستتم مراقبة بيانات هذا الأسبوع عن كثب.

ارتفعت أسعار النفط يوم الاثنين، منتعشة بعد خسائر الأسبوع الماضي على خلفية قوة الدولار بسبب المخاوف من أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سوف يحافظ على موقف متشدد لفترة أطول مما كان متوقعًا في السابق، يجعل الدولار الثابت السلع، مثل النفط، المسعرة بالعملة الأميركية أكثر تكلفة بالنسبة للمشترين الأجانب.

وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة أنه بالإضافة إلى الرياح المعاكسة، قفزت مخزونات النفط الخام الأميركية إلى أعلى مستوى منذ مايو 2021 الأسبوع الماضي.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت العقود الآجلة للذهب بنسبة 0.2 ٪ لتصل إلى 1،819.85 دولار للأونصة، بينما ارتفع اليورو / الدولار بنسبة 0.1 ٪ عند 1.0559.

منافذ متزايدة لمنتجي النفط مع استعادة التوازن .. حصص أكبر في سوق متطورة

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

واصلت أسواق النفط الخام تقلباتها المتلاحقة في ظل بدء تأثيرات فرض سقف السعر في الإمدادات الروسية من النفط الخام بينما لا تزال أسواق النفط العالمية جيدة الإمداد، وفي المقابل تتحدث روسيا عن انخفاض في عائدات تصدير النفط بسبب انخفاض سعر خام جبال الأورال. وبينما يؤكد مسؤولون أمريكيون أن الحدود القصوى لأسعار النفط الخام الروسي والمنتجات المكررة تعمل جيدا تؤكد موسكو أنه لا يزال الخام الروسي يتدفق إلى الأسواق العالمية لكن المشترين يدفعون أسعارا أقل وهو الأمر الذي يقلص عائدات صادرات النفط الخام الروسية وهي الدعامة الأساسية للميزانية الروسية. ويقول محللون نفطيون إن سقف أسعار النفط الخام - بحسب وجهة النظر الغربية - يهدف إلى الحفاظ على سوق النفط مزودا جيدا مع تقليل الإيرادات لروسيا فيما يتسم إنتاج النفط الروسي وصادراته بالمرونة حتى الآن في تحد للتوقعات الأوروبية والأمريكية المبكرة بانخفاض الإمدادات الروسية في ظل العقوبات والحظر.

وأوضحوا أن عائدات الميزانية الروسية تنخفض بسبب انخفاض أسعار مزيجها من جبال الأورال واتسع خصمه عن خام برنت إلى 30 دولارا للبرميل، لافتين إلى أن روسيا ستخفض إنتاجها النفطي بمقدار 500 ألف برميل يوميا في آذار (مارس) المقبل نتيجة العقوبات الغربية وسقف أسعار النفط الخام على الإنتاج الروسي.

وعدوا أن ذلك قد يكون مؤشرا على أن روسيا تكافح لبيع كل نفطها أو محاولة لرفع أسعار النفط.

وذكر المحللون أن منتجي النفط في الأسواق الناشئة في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وإفريقيا - وفقا لدرجة الخام والمنتجات النفطية التي تصدرها - تجد منافذ متزايدة لمستويات إنتاجها مع استعادة الأسواق للتوازن تدريجيا بين العرض والطلب بشرط تراجع المخاطر الجيوسياسية التي لها تأثيرات واسعة في صناعة النفط في كل العالم.

وفي هذا الإطار، ذكر لـ»الاقتصادية» روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، أن السوق النفطية مزودة بشكل جيد من الإمدادات النفطية التي تلبي احتياجات الاستهلاك، موضحا أن تقلبات أسعار النفط ترجع إلى تزايد المعنويات الهبوطية بسبب مخاوف الركود.

وأشار إلى تعرض أسعار النفط الخام لضغوط هبوطية ناجمة عن الإشارات التي تنوه إلى أن الاحتياطي الفيدرالي قد يرفع أسعار الفائدة إلى نقطة نهاية أعلى ويحتفظ بها هناك فترة أطول لمكافحة التضخم المستمر، موضحا أن الحد الأقصى للأسعار والحظر المفروض من الاتحاد الأوروبي تسببا في حدوث اضطرابات تجارية مكلفة حيث اضطرت روسيا إلى بيع النفط لمناطق لا يكون من المنطقي من الناحية الاقتصادية الشحن إليها في ظل ظروف السوق العادية، مع مطالبة أوروبا بشراء النفط الخام والمنتجات من البائعين غير الروس.

من ناحيته، أوضح لـ»الاقتصادية» ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المختصة، أن وضع السوق النفطية مطمئن رغم العوامل الجيوسياسية واستمرار تداعيات الحرب في أوكرانيا.

وبين أنه لم تتسبب الإجراءات الغربية ضد روسيا حتى الآن في اضطرابات كبيرة في تدفقات النفط الخام أو المنتجات ما يضمن عدم حدوث ارتفاع حاد في الأسعار أو حتى نقص في الوقود.
من جانبه، ذكر لـ»الاقتصادية» ماثيو جونسون المحلل في شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، أن إجمالي المخزونات النفطية ارتفع بمقدار 23.8 مليون برميل أسبوعيا على أساس أسبوعي مقابل متوسط خمسة أعوام ما جعلها أعلى من المتوسط بمقدار 16.1 مليون برميل، لافتا إلى أن هذه هي المرة الأولى منذ 22 شهرا التي تشهد فيها المخزونات فائضا عن متوسط خمسة أعوام. وأشار إلى أن المعنويات الإيجابية ما زالت باقية في السوق حيث توقع بنك ستاندرد تشارترد سوقا أكثر توازنا للأشهر الثلاثة المقبلة، متوقعا تباطؤ وتيرة الفائض في نظام المخزون الأمريكي قريبا. بدورها، أوضحت نايلا هنجستلر مدير إدارة الشرق الأوسط في الغرفة الفيدرالية النمساوية، أن ضيق العرض الحالي سيجعل أسعار النفط الخام قوية حتى نيسان (أبريل) أو أيار (مايو) المقبلين، لافتة إلى تقارير دولية ترى أن التأثيرات الصعودية الكاملة لإعادة فتح الصين لم تتضح بعد وهو ما جعل بنك جي بي مورجان يبقي توقعاته لسعر النفط دون تغيير عند 90 دولارا للبرميل.

وأشارت إلى أنه في غياب أي مخاطر جيوسياسية كبيرة سيكون من الصعب على أسعار النفط اختراق 100 دولار هذا العام بحسب تقدير عديد من البنوك الاستثمارية الدولية، لافتة إلى أنه مع دخول الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على صادرات النفط والمنتجات النفطية الروسية حيز التنفيذ يستعد منتجو الأسواق الناشئة للحصول على حصص أكبر في سوق متطورة.

من ناحية أخرى وفيما يخص الأسعار، تراجعت أسعار النفط الخام، خلال تعاملات أمس مع ارتفاع الدولار، ويأتي ذلك وسط مخاوف من ركود اقتصادي، أدى إلى تعويض المكاسب الناشئة عن خطط روسيا لتعميق تخفيضات المعروض النفطي.

وتراجعت أسعار العقود الآجلة لخام برنت القياسي - تسليم نيسان (أبريل) 2023 - بنسبة 0.73 في المائة، لتصل إلى 82.55 دولار للبرميل.

وانخفض سعر العقود الآجلة لخام غرب تكساس الأمريكي - تسليم نيسان (أبريل) 2023 - بنسبة 0.67 في المائة، إلى 75.81 دولار للبرميل.

وكانت أسعار النفط الخام قد أنهت تعاملاتها، يوم الجمعة 24 شباط (فبراير) على ارتفاع بأكثر من 1 في المائة، لتواصل حصد المكاسب للجلسة الثانية على التوالي.

وخلال الأسبوع الماضي، حقق خام برنت مكاسب أسبوعية بنحو 0.2 في المائة، في حين سجل خام غرب تكساس خسائر أسبوعية طفيفة بلغت 0.03 في المائة.

وحام الدولار بالقرب من ذروة سبعة أسابيع بعد سلسلة من البيانات الاقتصادية الأمريكية القوية التي عززت وجهة النظر القائلة إن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيضطر إلى رفع أسعار الفائدة أكثر ومدة أطول. وعادة ما يجعل الدولار المرتفع السلع المسعرة بالعملة الأمريكية أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى.

مـن جانـب آخر، ارتفعت سـلة خام أوبك وسـجل سـعرها 82.04 دولار للبرميل يوم الجمعـة، مقابل 80.53 دولار للبرميل في اليوم السـابق.

وقـال التقريـر اليومـي لمنظمـة الـدول المصـدرة للبتـرول «أوبك» يـوم الإثنين إن سـعر السـلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثاني ارتفاع له على التوالي وإن السلة كسـبت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسـه من الأسـبوع الماضي الذي سجلت فيه 81.73 دولار للبرميل.

24 مليار دولار استثمارات التمويل الأخضر والمستدام

الرياض

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استثمارات بلغت 24.55 مليار دولار أميركي في مجال التمويل الأخضر والمستدام خلال العام 2021، ما يؤسس زخماً استثنائياً لتعزيز الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر المنطقة.

شهدت استثمارات التمويل الأخضر والمستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة كبيرة مقارنة بـ 3.8 مليار دولار أميركي في عام 2020، محققةً نمواً استثنائياً بنسبة 532٪ على أساس سنوي. ويسلط تقرير لـ»آرثر ديل ليتل» الخاص بـ»حوكمة بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية» الضوء على إمكانية اعتماد نهج قابل للتطوير على مرحلتين لتمكين المصارف من تعزيز استراتيجياتها الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

ولافت التقرير التوجه المتزايد من جانب المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات المالية عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتسريع وتيرة تبني الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، باعتبارها ركيزة استراتيجية أساسية لتعزيز التزاماتها بالاستدامة في جميع المجالات.

وأشار التقرير الذي حمل عنوان «البنوك في الشرق الأوسط تدفع عجلة نمو التمويل المستدام، مع التركيز على تطوير استراتيجيات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات»، إلى إلزامية المزيد من متطلبات إعداد التقارير ذات الصلة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تزامناً مع تركيز الجهات المعنية على ضرورة تطوير نهج متكامل للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، الأمر ما دفع المؤسسات المالية المهتمة للانتقال من مرحلة وضع الاستراتيجيات إلى مرحلة تنفيذ الممارسات والالتزام بنهج الحوكمة، حيث تعتبر حوكمة البيانات المحور الأساسي في هذا الإطار. وتقدم «آرثر دي ليتل» في تقريرها الجديد، حلاً مخصصاً للبيانات المعقدة، مؤلّفاً من محورين يهدف إلى تمكين المصارف الإماراتية من إدارة المعلومات ذات الصلة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على نحو أكثر فعالية وكفاءة. كما يستعرض التقرير آثار التحولات الأخيرة والمتوقعة، مع تسليط الضوء على الخيارات المتاحة لدى المؤسسات المالية لتعزيز وتطوير استراتيجياتها الهادفة في هذا المجال.

وسجّلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدماً ملحوظاً على صعيد التمويل المستدام والأخضر، حيث بلغت الاستثمارات في هذا المجال 24.55 مليار دولار أمريكي خلال العام 2021، مقارنة بـ 3.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020، محققة نمواً ملحوظاً بنسبة 532٪ على أساس سنوي ما سيشير إلى الزخم المتزايد الذي تكتسبه الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر المنطقة بأكملها.

وقال أندرياس بويلو، الشريك في «آرثر دي ليتل»: «شهد الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات اهتماماً متزايداً من جانب المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات المالية في الفترة الأخيرة. ويتجسد هذا الواقع على نحو ملحوظ في المنتجات والخدمات التي توفرها المصارف والبنوك، والتي تعكس رؤاها المستدامة. وتتميز سوق السندات الخضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمكانة رائدة، متفوقة على نظيرتها من الأسواق العالمية. وستحتاج المصارف إلى العمل على نحو متسارع لوضع استراتيجياتها وتنفيذ تطلعاتها المستقبلية عبر كافة المجالات، لتلبية الاحتياجات الطارئة والتوافق مع المعايير الجديدة ذات الصلة بإعداد التقارير. وتكتشف المؤسسات المالية عند تنفيذ استراتيجياتها الخاصة بعوامل الاستدامة والتأثير الأخلاقي، وجود فجوة على نطاق إدارة ومعالجة بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات باعتماد أطر حوكمة البيانات الحالية، ما يدفعها لتبني حلول مخصصة لجمع وإدارة بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على النحو المطلوب». من جهته، قال نائل أمين، مدير أول في قطاع الخدمات المالية في شركة «آرثر دي ليتل»: «نجحت العديد من المؤسسات المالية في الشرق الأوسط في وضع استراتيجيات متكاملة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ما يوفر مجموعة من الفرص والإمكانات لتعزيز مسارات النمو وتوسيع فرص الأعمال وخفض النفقات والارتقاء بمستويات الامتثال التنظيمي، وصولاً إلى تحسين رضا الموظفين. ويوضح هذا الاتجاه المتنامي مدى الزخم الذي تناله عوامل الاستدامة والتأثير الأخلاقي في المؤسسات المالية، حيث يتزايد اهتمام المصارف عالمياً بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مع الحرص على تضمينها في نماذج أعمالها. ورغم تزايد الوعي لدى بنوك الشرق الأوسط بضرورة وضع الاستراتيجيات الواضحة في هذا الإطار، إلا أنه من الأهمية بمكان، التركيز على أطر العمل ذات الصلة مثل إدارة البيانات، خلال المرحلة التالية الخاصة بتنفيذ هذه الممارسات. وتعتبر المرحلة الانتقالية لتنفيذ الاستراتيجيات غاية في التعقيد، مع التشديد على وضع جميع التفاصيل في الاعتبار. وتجدر الإشارة، إلى اختلاف معايير البيانات وتعدد أصحاب المصلحة المعنيين بحالات الاستخدام المتنوعة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ما يؤدي إلى تزايد التحديات، مع انتفاء القدرة على اعتماد «معيار واحد يناسب الجميع» لتقييم بيانات الاستدامة والتأثير الأخلاقي للشركات».

مستهدفات قطاع النفايات .. توفير 60 مليون برميل نفط في استهلاك الطاقة بحلول 2035

خالد الغربي من الرياض

الاقتصادية

من المرجح أن يلعب قطاع النفايات في السعودية دورا حيويا، ليصبح موردا رئيسا يسهم في الناتج الإجمالي المحلي بنحو 120 مليار ريال في 2035، علاوة على الآثار الإيجابية بيئيا وذلك بالمساهمة في توفير 60 مليون برميل نفط في استهلاك الطاقة، وتخفيض 73 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وقال مشاري القويزاني مدير عام تطوير القطاع للمركز الوطني لإدارة النفايات «موان»، خلال ملتقى الاستثمار في قطاع إدارة النفايات في الرياض أمس، «نستهدف استبعاد مرادم النفايات بنسبة 82 في المائة لكل أنواعها في 2035، لتحقيق الاستفادة منها وتحويلها من عبء بيئي إلى مورد رئيس بالاعتماد على مبادئ الاقتصاد الدائري». وأضاف القويزاني خلال ورقة عرض في الملتقى الذي رعاه المهندس عبدالرحمن الفضلي وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة النفايات «موان»، إنه مع إكتمال التحول في القطاع ستشهد السعودية آثارا إيجابية بيئية واقتصادية واجتماعية.

وأشار إلى مساهمة القطاع بيئيا بحلول 2035 في تخفيض 73 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وكذلك توفير 60 مليون برميل نفط في استهلاك الطاقة، في حين يسهم في الناتج المحلي بنحو 120 مليار ريال، وإيجاد 77 ألف وظيفة.

ولفت إلى أنه مع النمو الاقتصاد السعودي الذي يشهد تسارعا، سينتج القطاع فرصا استثمارية، علما بأن المعدل الحالي للاستفادة من النفايات لا يتجاوز 5 في المائة في العام الحالي.

وبين القويزاني أنه لدى المركز 25 مجموعة جغرافية ستعمل عليها وفق مستهدفاتها الاستراتيجية، حيث تم الانتهاء من مجموعة الرياض بنحو 27 فرصة يقدر حجم استثماراتها نحو 80 مليار ريال، في حين أن العمل جار على إنهاء مجموعتي جدة ومكة المكرمة، وخلال الأسابيع القليلة المقبلة سيتم إطلاق مجموعتي الدمام والمدنية المنورة.

وأشار إلى أن المركز يتعامل مع سبعة أنواع من النفايات منها البلدية الصلبة، البناء والهدم، الصناعية، الرعاية الصحية، الزراعية، وذلك بإطار تشريعي وتنظيمي تنظم كل أنشطة إدارة النفايات، مبينا أن من النفايات التي لا يتعامل معها المركز، النووية والمشعة والعسكرية.

ودشن الملتقى المهندس عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة النفايات «موان»، فيما استهل الدكتور عبدالله السباعي الرئيس التنفيذي لـ«موان» الملتقى، بكلمة افتتاحية تمحورت حول التعريف برحلة التحول في القطاع ودوره في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

ويعد الملتقى الأول من نوعه في السعودية، ويشارك في الملتقى عدد من الوزراء والرؤساء التنفيذيين إضافة إلى مختصين ومستثمرين محليين وإقليميين ودوليين.

وناقشت الجلسات الحوارية الخمس التي عقدت في المؤتمر، التوجهات القيادية في المملكة، وازدهار اقتصادات قطاع إدارة النفايات، والحوكمة والتشريعات، والتقنيات وابتكارات الاقتصاد الدائري، وإلهام الشباب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويهدف الملتقى إلى التعريف برحلة التحول في قطاع إدارة النفايات، وتسليط الضوء على أبرز التوجهات الاستراتيجية والفرص الاستثمارية الواعدة، التي تسهم في تطوير وتنمية اقتصاد المملكة وتنويع الناتج المحلي، وإيجاد بيئة مستدامة تعمل من خلال تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري، الذي يسهم بشكل إيجابي في القطاعات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في المستقبل.

في سياق متصل، وقعت شركة داون تاون السعودية، - إحدى الشركات المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة - مذكرة تفاهم مع المركز الوطني لإدارة النفايات «موان» وذلك على هامش فعاليات «ملتقى الاستثمار في قطاع إدارة النفايات». ويسعى الطرفان من خلال هذه المذكرة إلى التعاون فيما يخص البرامج والمبادرات الخاصة بإدارة النفايات، والتدريب، ورفع مستوى أداء الكوادر الفنية، وضمان الالتزام بالتشريعات والضوابط الخاصة بإدارة النفايات، وتعزيز العمل المشترك لتحسين الخدمات المقدمة لسكان وزوار مشاريع شركة داون تاون السعودية في 12 مدينة في المملكة.

وأفاد الحمدان أن «داون تاون السعودية» تهدف من خلال هذا التعاون مع المركز الوطني لإدارة النفايات إلى بحث سبل التعاون في وضع خطط وبرامج متكاملة للإسهام في تحقيق الاستدامة والاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز جودة الحياة من خلال مشاريع الشركة في 12 مدينة.

ويأتي هذا التعاون مع «موان» في إطار استراتيجية شركة داون تاون السعودية الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التي تشمل أهدافها تحقيق الاستدامة، وتعزيز المشاركة والتفاعل المجتمعي، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وستعمل الشركة على تحقيق تلك المستهدفات من خلال تبني أفضل ممارسات الحوكمة، والتعاون الفعال مع جميع الأطراف ذات العلاقة، وصياغة السياسات، واستخدام التقنيات الحديثة ونشر الوعي.

إمدادات العالم من الليثيوم مهددة .. موجة إغلاقات واسعة للصناعة في الصين

الاقتصادية

تواجه صناعة الليثيوم في الصين موجة إغلاقات واسعة في إطار تحقيقات حكومية بشأن المخالفات البيئية للقطاع، الذي ينتج نحو 10 في المائة من إجمالي الإمدادات العالمية.

وتأتي الحملة الحكومية في منطقة ييشون بإقليم جيانجشي الصيني عقب الطفرة التي شهدها إنتاج الليثيوم في المنطقة خلال العام الماضي، حيث سعت شركات التعدين إلى الاستفادة من الطلب القوي على المعدن المستخدم في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية. وتخضع هذه الشركات لتحقيقات مسؤولين من الحكومة المركزية في بكين.

ونقلت وكالة «بلومبيرج» للأنباء عن صحيفة ييكاي الصينية المحلية القول: إن السلطات أمرت شركات تعدين خام الليثيوم في ييشوان بوقف العمل إلى حين انتهاء التحقيقات في المخالفات المحتملة لها.

وبحسب تقديرات المحللين، يمكن أن تهدد هذه الإجراءات ما بين 8 و13 في المائة من إجمالي الإمدادات العالمية لليثيوم، رغم أنه لم يتضح حتى الآن الفترة المحتملة لغلق المناجم.

إلى ذلك، أعلنت مجموعة «تشاينا رينيسانس» المصرفية أن باو فان مؤسسها ورئيس مجلس إدارتها «يتعاون» حاليا مع تحقيق تجريه السلطات الصينية بعد اختفائه في هونج كونج منتصف شباط (فبراير).

وأدى اختفاء باو فان - وهو شخصية رئيسة في صناعة التكنولوجيا الصينية أدت دورا رئيسا في تأسيس عديد من الشركات الناشئة المحلية على الإنترنت - إلى انخفاض أسعار أسهم المجموعة.

وقالت المجموعة المدرجة في هونج كونج في بيان صدر الأحد إنها «باتت تعلم أن باو يتعاون حاليا في تحقيق تجريه سلطات معينة» في البر الرئيس للصين.

وأضافت «ستتعاون الشركة على النحو الواجب وتساعد على أي طلب قانوني من سلطات الصين الشعبية ذات الصلة إذا طلب منها ذلك». ولم تقدم المجموعة مزيدا من التفاصيل حول طبيعة التحقيق.

وكانت المجموعة المصرفية أعلنت في 17 فبراير أنها «ليست قادرة على الاتصال بباو فان رئيس مجلس إدارتها»، من دون أي توضيح.

أثار اختفاء باو المخاوف من تجدد حملة السلطات على القطاع المالي في الصين، حيث يواصل الرئيس شي جين بينج شن حرب على الفساد.

تطورت «تشاينا رينيسانس» إلى مؤسسة مالية عالمية تضم أكثر من 700 موظف ومكاتب في بكين وشنغهاي وهونج كونج وسنغافورة ونيويورك.

وأشرفت المجموعة على عدد من عمليات الاكتتاب العام لشركات رقمية عملاقة من بينها «جي دي.كوم» المتخصصة بالتجارة الإلكترونية. وتقف وراء عملية اندماج في 2015 بين شركة «ديدي» في قطاع إيجار السيارات ومنافستها حينذاك «كوايدي داشي».

النفط يتراجع بفعل مخاوف بشأن الإمدادات الروسية

الشرق الأوسط

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس الاثنين، في جلسة اتسمت بالتذبذب، إذ أدى ارتفاع الدولار إلى العزوف عن الشراء، رغم أن الخسائر كانت محدودة بسبب مخاوف الإمدادات بعد أن أوقفت روسيا الصادرات إلى بولندا عبر خط أنابيب رئيسي. وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 34 سنتا، أو 0.4 في المائة، إلى 82.82 دولار للبرميل الساعة 14:30 بتوقيت غرينيتش، في حين جرى تداول العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند 75.94 دولار، بانخفاض 38 سنتا أو 0.5 في المائة. وأغلق خاما القياس على ارتفاع أكثر من 90 سنتا يوم الجمعة. وفي غضون ذلك ارتفع الدولار مقتربا من أعلى مستوياته في سبعة أسابيع أمس، بعدما عززت مجموعة من البيانات الاقتصادية الأميركية القوية التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) سيضطر للمضي في رفع أسعار الفائدة لفترة أطول. ويجعل ارتفاع الدولار السلع الأولية المقومة بالعملة الأميركية أعلى سعرا بالنسبة لحائزي العملات الأخرى. وأعلنت مصفاة «بي كيه إن أورلين» البولندية يوم السبت أن روسيا علقت صادراتها من النفط إلى البلاد عبر خط أنابيب دروجبا، وذلك غداة تسليم بولندا دبابات ليوبارد إلى أوكرانيا. وأفادت روسيا أمس، بأنها أوقفت تدفق شحنات النفط إلى بولندا بعد عدم تلقي شركة «ترانسنيفت» الروسية لتشغيل خطوط الأنابيب المستندات اللازمة، ليتم السماح للخام بمغادرة البلاد. وقال المتحدث باسم شركة «ترانسنيفت» إيجور ديومين، إن منتج النفط، الذي كان من المقرر أن يتم تسليمه إلى بولندا في الأيام الأخيرة من شهر فبراير (شباط) الجاري، لم يرسل أوامر الشحن أو رسوم العبور «الترانزيت»، بحسب وكالة «بلومبرغ» للأنباء. وأضاف ديومين أنه تم تغيير جدول التحميل الخاص بالشركة لاستبعاد التدفقات إلى المصافي البولندية. ومن أجل توصيل الخام إلى الأسواق الأجنبية، تشترط شركة «ترانسنيفت» تقديم خطة تصدير معتمدة من وزارة الطاقة الروسية، وتقديم أوامر الشحن من قبل منتجي النفط. كانت روسيا أعلنت هذا الشهر خطة لخفض صادراتها النفطية عبر موانئها الغربية بما يصل إلى 25 في المائة في مارس (آذار) مقارنة مع فبراير، وهو ما يتجاوز خفضها السابق للإنتاج الذي بلغ خمسة في المائة. في الأثناء، توقع بنك غولدمان ساكس، أن يبلغ برنت في المتوسط 90 دولارا للبرميل في الربع الثاني من 2023 مقابل تقدير سابق عند 105 دولارات للبرميل. غير أنه توقع ارتفاع أسعار النفط تدريجيا إلى 100 دولار للبرميل بحلول ديسمبر (كانون الأول) المقبل، وهو المستوى المتوقع استمراره في 2024، بافتراض زيادة إنتاج «أوبك» مليون برميل يوميا في النصف الثاني من العام الجاري.

وقال البنك في مذكرة أمس: «إذا أبقت (أوبك) على إنتاجها الحالي، فمن المحتمل أن يصل سعر برنت إلى 107 دولارات للبرميل في ديسمبر». متوقعا تعافي الطلب الصيني، وأن يدفع ثبات حجم الإمدادات من الدول غير الأعضاء في «أوبك» السوق إلى العجز اعتبارا من يونيو (حزيران) المقبل فصاعدا.

«فيتول»: النفط يتراوح بين 90 و100 دولار في النصف الثاني من 2023

اقتصاد الشرق

قالت «فيتول غروب» (Vitol Group) إن أسعار النفط يمكن أن تعود ثلاثية الأرقام مرة أخرى في نهاية العام الجاري في ظل ارتفاع الاستهلاك ونقص المعروض في الأسواق. قال راسل هاردي، الرئيس التنفيذي لـ«فيتول غروب»، في مقابلة أجراها مع تلفزيون «بلومبرغ»، إنه «من المتوقع أن يصل الطلب إلى مستويات قياسية في النصف الثاني من العام الجاري»، مضيفاً أن «هناك احتمالاً حقيقياً بارتفاع الأسعار إلى نطاق يتراوح بين 90 و100 دولار في النصف الثاني من العام». يصل سعر خام برنت المعياري حالياً إلى نحو 83 دولاراً للبرميل في بورصة لندن. وتتحرك أسعار تداول النفط في نطاق ضيق قدره 10 دولارات صعوداً وهبوطاً منذ بداية العام، حيث يحسب المستثمرون تأثير مجموعة من العوامل المتضاربة، والتي تشمل توقعات الإمدادات من روسيا، وإعادة فتح الصين، ومسار السياسة النقدية.

في الوقت نفسه، أعلنت شركات أخرى عملاقة في تداول النفط توقعات صعودية، حيث توقعت شركة «ترافيغورا» (Trafigura) تجاوز الأسعار لحاجز 90 دولاراً للبرميل لتصل إلى 100 دولار في مرحلة ما خلال العام الجاري، وتتوقع «ميركوريا إنرجي غروب» (Mercuria Energy Group) أن تمتد فترة ارتفاع الأسعار حتى 2024. كذلك، توقعت بعض أكبر الأسماء في وول ستريت مثل «غولدمان ساكس» و«مورغان ستانلي» أن يشهد النصف الثاني من العام ارتفاعاً في الأسعار.

مستويات مخزون معقولة

قال هاردي إن مخزون النفط يبدو «معقولاً» على مدى الأشهر المقبلة، لكنه سينخفض بعد ذلك. كما أوضح أن الطلب على معظم المنتجات النفطية يتجاوز مستوى ما قبل الوباء، فيما يُعد البنزين «ثابتاً إلى حد ما»، ويظل وقود الطائرات «في وضع اللحاق بالركب» مع عودة حركة السفر تدريجياً إلى وضعها الطبيعي. ظهرت بعض المشكلات اللوجستية نتيجة العقوبات المفروضة على روسيا، حيث يُعاد توجيه الشحنات نحو طرق أطول للوصول إلى المشترين الآسيويين، ما دفع موسكو مؤخراً لإطلاق تحذيرات بشأن خفضها للإنتاج. مع ذلك، فإن أوروبا تتمتع بمستويات جيدة من المخزون ولا تواجه أي ضغوط ناتجة عن الاضطرابات، بحسب ما قاله هاردي.

على المدى الطويل، تعمل خطط «الاستثمار الكبير» في الطاقة المتجددة على تقديم لحظة وصول استهلاك النفط العالمي إلى أعلى مستوياته في النهاية، والتي من المرجح أن تأتي في نهاية العقد تقريباً، وفقاً لهاردي. وفي أثناء ذلك، لا تزال هناك حاجة للاستثمار في إنتاج النفط.

وقال هاردي: «نحن نتجه بسرعة كبيرة نحو إزالة الكربون».

4 دول عربية تشتري المشتقات النفطية الروسية.. وصفقات مفاجئة لدولتين

أحمد بدر

الطاقة

تسبّبت العقوبات الأوروبية التي استهدفت المشتقات النفطية الروسية في تحويل موسكو دفة الناقلات التي تحمل منتجاتها إلى أسواق بديلة بعيدة، بعضها يتجه إلى آسيا، والآخر يبدو أنه في طريقه إلى دول عربية تقع في شمال أفريقيا. ووصف تقرير حديث، اليوم الإثنين 27 فبراير/شباط (2023)، دولًا في شمال أفريقيا بأنها من «المشترين النهمين» للمنتجات النفطية القادمة من موسكو، بعد توقّف هذه الإمدادات إلى دول أوروبا، وفق ما نشرت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية. وأجبرت القيود الأوروبية على المشتقات النفطية الروسية، والتي طُبِّقَت بدءًا من 5 فبراير/شباط الجاري، موسكو على إعادة توجيه منتجاتها وصادراتها إلى أسواق بديلة، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة. ويمثّل حديث الصحيفة الأميركية عن استيراد الدول الـ4، وهي المغرب والجزائر ومصر وتونس، كميات ضخمة من مشتقات النفط الروسي مفاجأة لمتابعي معاملات موسكو، التي نقلت أغلب تجارتها النفطية إلى دول آسيا.

المنتجات النفطية إلى أوروبا

شكّلت المشتقات النفطية الروسية نحو 60٪ من احتياجات الأسواق الأوروبية خلال المدة السابقة لفرض حزمة العقوبات الجديدة، والتي دخلت حيز التنفيذ مطلع الشهر الجاري، إلّا أن القيود أثّرت في حجم الصادرات، ودفعتها إلى مناطق أخرى. وكشف التقرير عن ارتفاع واردات المغرب من المشتقات النفطية الروسية، وتحديدًا وقود الديزل، وذلك خلال شهر يناير/كانون الثاني الماضي 2023، إذ قفزت من 600 ألف برميل خلال عام 2021 بأكمله، إلى مليوني برميل خلال الشهر. ومن المتوقع أن تصل شحنات أخرى، تُقدَّر بأكثر من 1.2 مليون برميل أخرى إلى المغرب، خلال شهر فبراير/شباط الجاري، بينما من المتوقع أيضًا أن تصل شحنات مشابهة إلى كل من الجزائر ومصر، وفق بيانات شركة الأبحاث «كبلر». في الوقت نفسه، بدأت تونس شراء المشتقات النفطية الروسية، إذ إنها تعمل على استعمال المنتجات النفطية في إنتاج الكيماويات والبلاستيك، وتسلّمت خلال شهر يناير/كانون الثاني الماضي نحو 2.8 مليون برميل من الخام.

ومن المتوقع أن تستورد تونس كميات إضافية من النفط الخام والمنتجات النفطية الروسية خلال شهر فبراير/شباط الجاري، تصل إلى نحو 3.1 مليون برميل، وفق المعلومات والبيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة. وكانت دول أوروبا قد فرضت سقفًا لأسعار النفط الروسي عند 60 دولارًا للبرميل، والذي بدأ تطبيقه في 5 ديسمبر/كانون الأول من العام المنصرم 2022. وفي الخامس من الشهر الجاري، بدأت جولة العقوبات العاشرة التي شملت المشتقات النفطية القادمة من روسيا، وحددتها عند 100 دولار للديزل، و40 دولارًا للمشتقات الأخرى، الأمر الذي دفع موسكو إلى البحث عن أسواق بديلة، فكانت وجهتها إلى دول شمال أفريقيا.

زيادة الصادرات العربية

بالتزامن مع زيادة واردات كل من تونس والمغرب من المشتقات النفطية الروسية، ارتفعت صادرات البلدين العربيين الواقعين في شمال أفريقيا من المنتجات النفطية، الأمر الذي أثار الجدل حول اختلاط الشحنات الروسية بمنتجات أخرى.

ومن شأن خلط المنتجات النفطية الروسية بمنتجات أخرى تصدّرها كل من تونس والمغرب إلى الخارج، أو تعيد تصديرها، أن تحجب المصدر النهائي للمنتجات، الأمر الذي يسهم في تعقيد جهود دول أوروبا ومجموعة الـ7 الكبرى، لتجحيم الاقتصاد الروسي.

ويهدف كل من الاتحاد الأوروبي وأستراليا والولايات المتحدة الأميركية، بالتعاون مع مجموعة الدول الـ7، إلى حصار الاقتصاد الروسي وحذف إيرادات النفط منه، بهدف تقليل قدرة موسكو على تمويل حربها في أوكرانيا، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

ويرى محللو «كبلر» أن جزءًا من المنتجات النفطية الروسية سيعاد تصديره مرة أخرى إلى أوروبا، إذ أعاد المغرب شحن نحو 500 ألف برميل من المواد النفطية إلى كل من تركيا وجزر الكناري خلال شهر يناير/كانون الثاني الماضي. ولفت المحللون إلى أن حجم واردات كل من مصر والجزائر وتونس والمغرب من المشتقات النفطية يفوق حجم حاجتها الداخلية للاستهلاك المحلي، وفق ما نقلت عنهم صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية.

أكثر الدول دعمًا للوقود الأحفوري.. 4 بلدان عربية بقائمة الـ10

أحمد شوقي

الطاقة

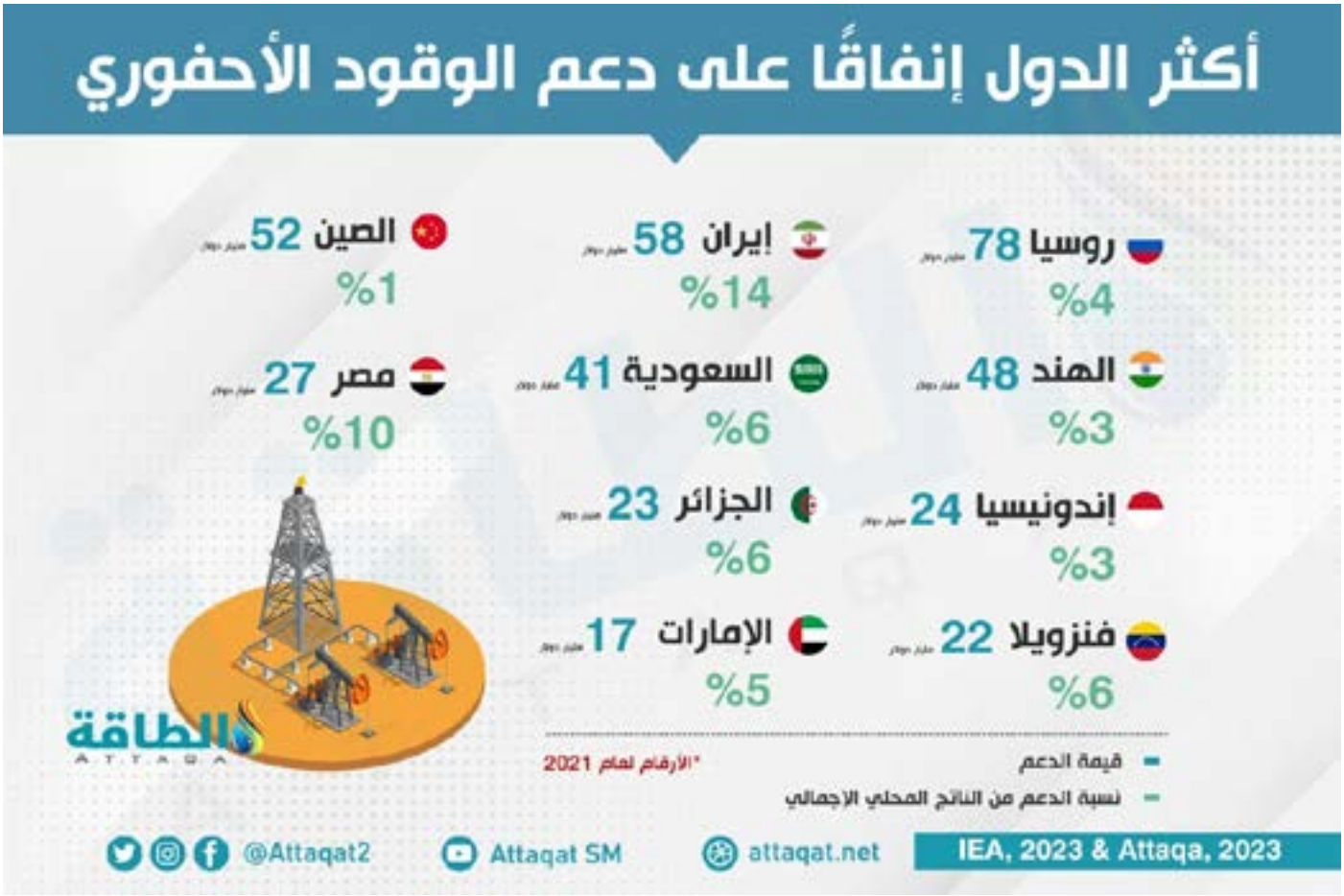

عجب أن تتصدر روسيا قائمة أكثر الدول دعمًا للوقود الأحفوري، كونها أحد أكبر مصدّري النفط والغاز الطبيعي حول العالم، فضلًا عن أنها ما زالت تتخلّف عن الركب في سياسات التحول الأخضر. وبصفة عامة، سجّل دعم استهلاك الوقود الأحفوري في العالم مستوى قياسيًا أعلى من تريليون دولار العام الماضي (2022)، ارتفاعًا من 531 مليار دولار العام السابق له (2021)، مع تداعيات أزمة الطاقة، التي فاقمها الغزو الروسي لأوكرانيا، بحسب وكالة الطاقة الدولية.

وتستعرض وحدة أبحاث الطاقة في السطور التالية أكثر الدول دعمًا للوقود الأحفوري سنويًا خلال عام 2021، وحصة الدعم من الناتج المحلي الإجمالي، وفق أحدث البيانات المتاحة من وكالة الطاقة.

وبصفة عامة، تضم قائمة أكثر 10 دول إنفاقًا على دعم الوقود الأحفوري عالميًا 4 دول عربية (السعودية ومصر والجزائر والإمارات)، إلى جانب اثنين من أكبر المستهلكين للطاقة في العالم (الصين والهند).

أكثر 5 دول إنفاقًا على دعم الوقود الأحفوري

تأتي روسيا في المرتبة الأولى بقائمة أكثر الدول دعمًا للوقود الأحفوري بقيمة 78 مليار دولار، ما يمثّل 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2021.

ويتضمن دعم موسكو للوقود الأحفوري إنفاق 42 مليار دولار على إعانات مستهلكي الغاز الطبيعي، إلى جانب 36 مليار دولار للكهرباء المولدة من الوقود الأحفوري.

وفي المركز الثاني، تأتي إيران بإعانات للوقود الأحفوري قدرها 58 مليار دولار، وتشكّل 14٪ من حجم الاقتصاد الإيراني في 2021، وفق ما رصدته أبحاث الطاقة.

ويستحوذ استهلاك النفط على الدعم الأكبر من الحكومة الإيرانية بنحو 23 مليار دولار، يليه الغاز والكهرباء بقيمة 19 مليارًا و16 مليار دولار على التوالي.

وتحلّ الصين في المركز الثالث ضمن أكثر الدول دعمًا للوقود الأحفوري بقيمة 52 مليار دولار، مع الوضع في الحسبان أنها أكبر مستهلك للطاقة في العالم.

ويمثّل دعم الوقود الأحفوري في الصين 1٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام 2021، ويتضمن 30 مليار دولار للكهرباء و22 مليار دولار للنفط، حسب وكالة الطاقة الدولية.

بينما تقبع الهند في المرتبة الرابعة بين أكثر الدول دعمًا للوقود الأحفوري بمقدار 48 مليار دولار، ما يشكّل 3٪ من حجم اقتصادها، ويُقدّم هذا الدعم إلى النفط والغاز الكهرباء بقيمة 25 و20 و3 مليارات دولار على التوالي. وفي المركز الخامس، تأتي السعودية بإعانات للوقود الأحفوري قدرها 41 مليار دولار -6٪ من الناتج المحلي الإجمالي-، وتنقسم إلى 17 مليار دولار للنفط و14 مليار دولار للكهرباء، إلى جانب دعم بقيمة 10 مليارات دولار للغاز الطبيعي.

ويُظهر الرسم البياني التالي الدعم السنوي للوقود الأحفوري حول العالم بين عامي 2012 و2022:

المراكز من 6 إلى 10

تنفق مصر 27 مليار دولار على دعم الوقود الأحفوري، ما يشكّل ٪10 من حجم اقتصادها بنهاية 2021، ويضعها في المرتبة السادسة عالميًا، مع استحواذ النفط والكهرباء على الغالبية العظمى بنحو 12 مليار دولار لكل منهما. وفي المرتبة السابعة بين أكثر الدول دعمًا للوقود الأحفوري، تأتي إندونيسيا بنحو 24 مليار دولار، وهو ما يمثّل ٪3 من الناتج المحلي الإجمالي، ويُنفق أغلبه (22 مليار دولار) على النفط.

بينما تُعدّ الجزائر ثامن أكثر الدول إنفاقًا على دعم الوقود الأحفوري، بقيمة 23 مليار دولار، أو ٪6 من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2021، ويتضمن 10 مليارات دولار للنفط، إلى جانب 7 و5 مليارات دولار للغاز والكهرباء على التوالي. وتأتي فنزويلا -أكثر الدول امتلاكًا لاحتياطيات النفط عالميًا- في المركز التاسع بين أكثر الدول دعمًا للوقود الأحفوري بنحو 22 مليار دولار، ما يُمثّل ٪6 من حجم الاقتصاد، ويُشكّل دعم النفط وحده 14 مليار دولار. وتختتم الإمارات قائمة أكثر 10 دول إنفاقًا على دعم الوقود الأحفوري بقيمة 17 مليار دولار، أو ٪5 من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021، مع استحواذ دعم الغاز الطبيعي على 12 مليار دولار من الإجمالي.

شكراً